

عقدت لجنة البنوك والبورصات بجمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة الأستاذ/ حسن حسين - رئيس اللجنة، لقاء إلكتروني **Zoom Meeting** ، وذلك مع الأستاذ / رامي ابو النجا – نائب محافظ البنك المركزي المصري ، كما حضر اللقاء عدد من ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين والمعنيين بكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً يوم الأربعاء الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ ، حيث يهدف اللقاء فتح باب الحوار والمناقشة حول:

” قرار تغيير العملة وتأثير ذلك على الإقتصاد الرسمي والموازي ومجتمع الاعمال المصري ”

بدأ اللقاء بكلمة الأستاذ/ حسن حسين - رئيس لجنة البنوك والبورصات بالجمعية ، وقد رحب سيادته بالأستاذ / رامي ابو النجا – نائب محافظ البنك المركزي المصري ، وكافة السادة الحضور، وقد أكد سيادته أن عملية تغيير العملة تتم وفقاً لتوجه مصرفي متزن، كما أشاد سيادته بالسياسة المتزنة للبنك المركزي المصري للتوسع في الشمول المالي واستهداف كافة فئات المجتمع.

كما أشار سيادته أن سياسة البنك المركزي المصري تعد سياسة مصرفية ليست تعاقبية وانما قائمة علي التحول الرقمي والشمول المالي، كما أشار إلي تغيير السياسة الإنكماشية للبنك المركزي في رفع الفائدة بنسبة ١٧٪ والتي كانت تهدف إلي امتصاص السيولة من السوق حيث تبلغ الفائدة حالياً ٨٪ وهو أمر محفز للإقتراض.

ثم قام الأستاذ/ رامي ابو النجا - نائب محافظ البنك المركزي، بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام، وقد أكد سيادته أن السياسة النقدية في مصر تدار بشكل احترافي، كما أشار إلي اهتمام البنك المركزي بفتح قنوات التواصل مع مجتمع رجال الأعمال والشخصيات التي تسهم في الاقتصاد بشكل مباشر لإيضاح السياسة العامة من خلال الإطلاع علي احدث التطورات والمؤشرات الاقتصادية، والإستماع لرجال الأعمال وملاحظاتهم والرؤي المختلفة من أجل النهوض بالاقتصاد المصري، وذلك في إطار مهمة قومية ووطنية وانسانية لخلق فرص العمل وتحسين جودة الحياة.

ثم قام سيادته بإستعراض ابرز مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال العام الجاري ٢٠٢١، مؤكداً أن الاقتصاد المصري حظي بإشادة المؤسسات الدولية لما حققه من مؤشرات ايجابية تعكس صلابته في مواجهة الازمات

الخارجية والداخلية نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الوطني قبل جائحة كورونا والتي منحت الاقتصاد المصري قدرا من المرونة في امتصاص الصدمات والتخفيف من حدتها.

كما أكد سيادته أن التطورات في أداء الاقتصاد المصري تشير إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سعر السوق معدل نمو ايجابي بلغ ١,٩٪ خلال الفترة من يوليو-مارس في السنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١، وذلك بالرغم من تداعيات جائحة كورونا والتي ادت إلى دخول العديد من دول العالم في حالة ركود وتباطؤ اقتصادي.

ثم أشار إلى تراجع معدل البطالة إلى نحو ٧,٣٪ خلال الربع الرابع ابريل-يونيو خلال السنة المالية ٢٠٢١، مقابل ٩,٦٪ خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة، فيما بلغ المعدل السنوي للتضخم العام ٤,٩٪ في يونيو ٢٠٢١ مقابل ٥,٦٪ في نفس الشهر من العام السابق، حيث يتسق ذلك مع معدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي المصري والبالغ ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من العام ٢٠٢٢.

ثم أكد سيادته أنه في ضوء التطورات والاضاع العالمية وبهدف التحرك للحفاظ علي المكتسبات التي حققها الاقتصاد من انطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي الوطني، فقد قررت لجنة السياسة النقدية خفض اسعار العائد الاساسية لدى البنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة في مارس ٢٠٢٠، وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، كما تم خفض الاسعار مرتين علي التوالي في سبتمبر ونوفمبر ٢٠٢٠ بواقع ٥٠ نقطة في كل مرة ليصل سعري عائد الايداع والإقراض ٨,٢٥ و ٩,٢٥ وسعر الإئتمان والخصم الي مستوي ٨,٧٥ حيث استمرت تلك الاسعار سارية إلى الآن.

كما أكد سيادته أن صافي الاحتياطات الدولية بلغ نحو ٤٠,٧ مليار دولار بما يغطي نحو أكثر من ٧ اشهر واردات سلعية بنهاية اغسطس ٢٠٢١، مشيراً أن البنك المركزي المصري استطاع قبل الجائحة اعادة تكوين صافي الاحتياطات الدولية لديه ليصل الي ما يزيد ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٠ ولأول مرة في تاريخ مصر وهو ما مكنه من استيعاب صدمة الاسواق الناشئة وازمة فيروس كورونا.

ثم أشار سيادته إلى انخفاض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠٢١ ليبلغ ٧,٤٪ مقابل ٨٪ خلال السنة المالية السابقة، وكذلك تحقيق فائض أولي بلغت قيمته نحو ٩٣ مليار جنيه او ما نسبته ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي علي الرغم من حرص الحكومة علي تلبية المتطلبات المتزايدة لمكافحة آثار جائحة كورونا، بجانب اتاحة الدعم لاحتياجات القطاعات المختلفة وخاصة قطاعي الصحة والتعليم.

وأشار إلى انخفاض نسبة الدين بشكل عام خلال نفس الفترة وهو ما يعد انجاز يحسب للحكومة، كما حقق ميزان المدفوعات فائض كلي بلغ ١,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠٢١ مقارنة بعجز بلغ نحو

٥,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق ٢٠١٩-٢٠٢٠ ، مؤكداً أن هذا التحسن جاء ليظهر قدرة الاقتصاد المصري علي التعافي السريع من الازمات التي قد تواجه الاقتصاد المصري والعالمي.

ثم أشار سيادته ان رصيد الدين بلغ في نهاية مارس ٢٠٢١، نحو ١٣٤,٨ مليار دولار، موضحاً إن الدين الخارجي لمصر يرتكز علي بعض القواعد التي تسعى الدولة لتطبيقها سواء الحكومة أو البنك المركزي من خلال التأكد من اي استدامة تحدث لتمويل المشروعات التنموية ومصاحبة بشروط ميسرة.

كما أوضح سيادته أنه من الملاحظ ان هيكل الدين الخارجي بشكل عام يتم تنفيذه بأجال ليخفف من الاعباء أو اية ضغوط مستقبلية، بجانب التأكد من ان الشروط ميسرة، مشيراً أن معظم الجهات المانحة مثل الجهات التنموية قروضها ميسرة وأجالها ممتدة وبالتالي لا تشكل عبء أو ضغوط مقارنة بالقروض التجارية بأسعار السوق.

أما بالنسبة لتغيير شكل العملة ومدى تأثيرها علي الاقتصاد المصري، فقد أكد سيادته أن تغيير جميع فئات العملات ليس وارد حيث يتم دراسة تغيير بعض الفئات مثل ١٠ جنيهات، مشيراً أن التحول إلي العملات البلاستيكية يهدف إلي تطوير عامل الأمان بالإضافة إلي أنها صديقة للبيئة.

ثم أشار سيادته أنه من واقع تجارب الدول، فقد ثبت أن تغيير جميع الفئات ليس بالأمر الجيد للإقتصاد، وبالتالي يستهدف حالياً استبدال الفئات للعملات المحلية تدريجياً وبشكل مدروس، ويتم ذلك وفقاً للدراسات العلمية للتحول إلي الفئات الأكثر تطوراً وعالية الجودة والأقل خطورة في انتقال الأمراض والفيروسات مثل البوليمر الذي يعد الأعلى في المواصفات الأمنية وضد التزوير.

كما أشار سيادته أن منهجية الدول لتغيير عملاتها قد يكون نتيجة لأسباب سياسية أو اقتصادية مثل التضخم وانخفاض قيمة العملة وأسباب متعلقة بالتحسين من جودة فئات العملات المتداولة وهو ما يتم دراسته حالياً علي بعض فئات العملة المصرية، كما أن جميع البنوك المركزية تلجأ لتغيير عملاتها وهو نفس توجه مصر، مشيراً أنه بالرغم من أن التكلفة المبدئية لعملات البوليمر تعتبر أعلى إلا أنها علي المدى البعيد أقل تكلفة، كما يصعب تزويرها .

كما أكد سيادته أن البنك المركزي المصري قام بدراسة تجارب دولية عديدة لتلافي أية مخاطر من تغيير العملة، كما حدث بالهند والتي أدت إلي عدم الاستقرار الاقتصادي في بعض السنوات، مشيراً أن البنك المركزي لديه العديد من الآليات البديلة لبحث الاقتصاد غير الرسمي إلي الإندماج في الاقتصاد من خلال أدوات مختلفة مثل مستهدفات البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب التوعية ونشر الثقافة المالية في المناطق البعيدة مثل الريف، أو من خلال التوسع إلي قنوات أخرى لتوصيل الخدمات المالية مثل المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع الإلكتروني بجانب استخدام فروع البنك الزراعي لتوصيل الخدمات المالية للمواطنين في الأماكن غير المستهدفة للبنوك.

ثم أكد أن الفترة المقبلة ستشهد التوسع في الشمول المالي بشكل أكبر واستهداف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً أنه يتم تأسيس مقر المبنى الأثري للبنك المركزي المصري في شارع قصر النيل لمساعدة رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة علي التوسع والنمو.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض أهم النقاط التالية:

- تمت الإشارة إلى السياسات النقدية المتبعة في مصر خلال الفترة الحالية ونسب الفائدة ومعدل الخصم والاقراض المحدد من قبل البنك المركزي المصري، حيث يعد سعر الفائدة في مصر أعلي سعر علي مستوي العالم وهو أمر غير محفزة للاستثمار المباشر وزيادة الإنتاج، لما يخلقه رفع الفائدة من ظاهرة ادخارات الجنية والتكاسل وعدم الإتجاه للعمل ، كما تم التأكيد أن القضاء على التضخم يكون من خلال الانتاج، وهنا تم التأكيد من قبل نائب محافظ البنك المركزي المصري بأن السياسة النقدية في مصر تدار بشكل حر في مع مراعاة التوازن بين السياسة التوسعية و الانكماشية.
- تمت الإشارة إلى حجم الديون الخارجية لمصر، وهل لدينا الموارد الكافية لتغطيتها او القدرة على خلق الموارد للوفاء بها، وهنا تم التأكيد على وجود حرص شديد على الالتزام بالدين الخارجي بشكل مفصل وذلك بتوجيهات من قبل القيادة السياسية
- تمت الإشارة إلى أهمية تشجيع البنوك لتأسيس صناديق استثمارية بنكية ومتنوعة مثل السياحة والصناديق العقارية وغيرها لزيادة تنشيط ادوات البنوك، كما تم إقتراح زيادة الحوافز لتشجيع استخدام التكنولوجيا من خلال ربطها بمبادرات البنك المركزي للتمويل منخفض الفائدة 5% .
- تم التأكيد على أهمية تدخل البنك المركزي المصري لزيادة تأمين قاعدة العملاء بالبنوك خاصة في ظل التوسع في التحول الرقمي والشمول المالي، وهنا تم التأكيد أنه قد تحمل القطاع المصرفي المسؤولية في ها الشأن بالرغم من ان خروج البيانات السرية تعتبر مسئولية العملاء، ولكن قام البنك المركزي المصري بالزام كافة البنوك بمسئولية التوعية للعملاء.
- تم التساؤل حول إمكانية تغيير حد الودائع والسحب خلال الفترة القريبة القادمة، وهنا تم التأكيد أنه لا يوجد توجه بزيادة أو خفض حد السحب أو الودائع، كما أنه لا توجد اية مشاكل في هذا الشأن بجانب وضع استثنائات لبعض الحالات، كما أن الهدف تشجيع اصحاب الشركات لعمل محافظ الكترونية لدفع الأجور.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الأستاذ / حسن حسين - رئيس لجنة البنوك والبورصات بالجمعية، بتوجيه الشكر للأستاذ / رامي ابو النجا - نائب محافظ البنك المركزي المصري ، لتشريفه للجمعية بالمشاركة في اللقاء، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة.